الاوضاع الاقتصادية والسياسية في بريطانيا ١٩٧٤ ـ١٩٨٠ (دراسة تاريخية)

أ.م. د. رغد فيصل نفاوة/ كلية الآداب / جامعة البصرة
م. د. أرشد حمزة حسن/ كلية الامام الكاظم -ع- للدراسات الاسلامية

Abstract

Since the first year of the British Labor Party led by Harold and Lyson, specifically in ١٩٧٤, one of the first aims pursued by the workers' government was the willingness of government institutions to intervene to narrow the framework for the adoption of the free market doctrine and the despicable capitalism (as Labor members called it) And not allow all private companies to exercise their role in controlling the British economy.

As well as the work of the Government of hard-working workers in drafting laws and regulations that would strengthen trade unions and their relations with major industrial enterprises, and in fact did so to a great extent, and also focused the policy of the Labor Party in seeking to reduce the value of benefits to the unemployed, The British government sought to restore the economy and revalue the pound, which depreciated against other foreign currencies.

The policy of Harold Wilson, President of the Labor government, which he applied during his presidency was the lack of supervision over the financial sector, the privatization of national companies and the reduction of the public budget for the education sector and social services. This policy continued even in the government of James Callaghan. Britain's economic recession is characterized by tight fiscal policy and high rates of unemployment, offset by an increase in labor costs, an increase in taxes and a significant depreciation of the pound against other foreign currencies. Which led to strikes and demonstrations against British Labor policy, which led to its loss in the ١٩٧٩ parliamentary elections and the victory of Conservative Party led by Margaret Thatcher.

المقدمة

تعد دراسة الأوضاع الداخلية لبريطانيا خلال المدة (١٩٧٤-١٩٨٠) من الضرورات المهمة لأي باحث أكاديمي متخصص في التاريخ الأوربي المعاصر بصورة عامة وتاريخ بريطانيا على وجه الخصوص، ذلك لأن تأريخ بريطانيا خلال هذه المدة أصبح المحرك الحقيقي والمرتكز الأساس لكثير من الأحداث الدولية ليس على مستوى القارة الأوربية فحسب بل على مستوى دول العالم اجمع، لذا وقع اختيارنا على موضوع (الاوضاع الاقتصادية والسياسية في بريطانيا ١٩٧٤ ـ١٩٨٠ دراسة تاريخية) ليكون موضوع البحث ذلك لان هذا التاريخ شهدت بريطانيا احداثاً كبيرة وخاصة منذ بداية عام ١٩٧٤ منها تردي الأوضاع الاقتصادية في بريطانيا والذي كان يعاني من مشاكل عديدة تمثلت في زيادة معدلات البطالة ، يقابلها زيادة في ارتفاع الأيدي العاملة ، فضلاً عن الزيادة الحاصلة في الضرائب ، وتدهور كبير في قيمة الجنيه الإسترليني أمام العملات الأجنبية الأخرى ، مما أدى بالتالي إلى ارتفاع في معدلات التضخم التي أصابت الاقتصاد البريطاني ، الأمر الذي أدى إلى قيام الاضرابات والتظاهرات ضد سياسة حزب العمال البريطاني الذي كان تحت زعامة جيمس كالاهان ، مهدت تلك الاحداث إلى إجراء الانتخابات البرلمانية والتي كان من المتوقع فوز حزب العمال البريطاني فيها ، إلا أن نتائج الانتخابات كانت مخيبة للآمال بالنسبة لحزب العمال

اعتمد موضوع البحث على معطيات المنهج التاريخي في توثيق أحداث هذه المدة وتغيراتها والتطورات التي استحدثت في الأوضاع الداخلية لبريطانيا. وأشتمل على مجموعة من المحاور ، تم تسليط الضوء في المحور الأول على الاقتصاد البريطاني في ظل الحكومة العمالية ١٩٧٤-١٩٧٨، لقد ورث جيمس كالاهان اقتصاداً يعاني من تفشي التضخم " الذي أصبح من أكثر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد البريطاني لما بعد الحرب العالمية الثانية " ، إذ وصل في عام ١٩٧٥ إلى أكثر من(٢٤ ٪)، وكانت نقابات العمال من أكثر فئات المجتمع البريطاني تضرراً من هذا التضخم ، أما المحور الثاني فقد كان بعنوان الانتخابات البرلمانية وفوز حزب المحافظين ١٩٧٩ ، قسم هذا المحور إلى نقطتين ، تناولت النقطة الأولى

الوضع السياسي البريطاني عام ١٩٧٧، في حين ناقشت النقطة الثانية **انتخابات عام** ١٩٧٩ وفوز حزب المحافظين ، أما المحور الثالث فقد سلط الضوء فيه حزب العمال البريطاني ومؤتمر بلاك بول . بعد السياسة المتخبطة التي كان يتبعها حزب العمال البريطاني اصبح من الواضح للعيان نشوب الصراعات بين النقابات العمالية(Trades Union Congress) والمجموعة البرلمانية في الحزب حول كيفية إدارته وتمويله ، وقد كانت الخلافات العلنية التي تفجرت قبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أيام فقط بين اتحاد النقابات العمالية، والمكتب السياسي للحزب حول الميزانية التي تسهم فيها النقابات بنسبة (٨٥%) نقطة تحول خطيرة في الصراع على السلطة وبعد أن عقد المؤتمر في التاسع عشر من أيلول عام ١٩٨٠ ألقى جيمس كالاهان خطاباً هاجم فيه إداء حكومة حزب المحافظين طوال عام تقريباً قال فيه " إن سياسة مارغريت تاتشر وعلى الرغم من مرور اثني عشر شهراً على توليها السلطة إلا إن هذه الفترة كانت قد شهدت إرتفاعاً في الرسوم الضريبية وزيادة في أعداد العاطلين عن العمل ، ومزيداً من تدهور الأوضاع الاقتصادية.

اولاً : الاقتصاد البريطاني في ظل الحكومة العمالية ١٩٧٤-١٩٧٨

بعد تشكيل الحكومة العمالية عام ١٩٧٤ ،إثر الفوز الذي حققه حزب العمال (١) في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العاشر من تشرين الأول عام ١٩٧٤ بزعامة هارولد ويلسون (٢) ، الذي صرح بعد الانتخابات مباشرة قائلاً : "....أرحب بهذه الانتخابات - ، أرحب بها أكثر من أي شيء آخر، وهذه فرصة للشعب البريطاني لإعطاء حكمهم على السنوات الثلاث الماضية وثمانية أشهر من حكم المحافظين، دعونا نعمل معا مرة أخرى " (٣)، واستطرد قائلاً " منذ إن تولى حزب المحافظين السلطة حتى اخذ الوضع العام في بريطانيا بالتدهور وبشكل خطير، والأمة من أزمة إلى اخرى وبذلك اثبتوا أنهم غير قادرين على الحكم، ويجرؤن على قول الحقيقة للناس. فشعبنا يواجه سلسلة من الأزمات المتشابكة، فالأسعار قد ارتفعت ارتفاعا كبير. وجلبت المحافظين البلاد إلى حافة الإفلاس والانهيار. المزيد والمزيد من الناس يفقدون وظائفهم. والكثير من الشركات أعلنت عن إفلاسها وأغلقت ، وأصبحت تكاليف السكن بعيدة عن متناول العديد من الأسر.و يجب أن يعيد للشعب البريطاني قراره وبصورة نهائية في مسألة عضوية بريطانيا في السوق الأوربية المشتركة (٤) "(٥) . ومن اجل مواجهة الوضع المتردي لقيمة الجنيه الإسترليني أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي الذي اخذ يتحكم بالأسواق العالمية ،طلب من مجلس العموم البريطاني الموافقة على انضمام بريطانيا إلى منظمة السوق الأوربية المشتركة(أو التجمع الأوربي الاقتصادي) (٦) وبعد إن تمت الموافقة على هذا المقترح ،رفض من قبل الحكومة الفرنسية (٧).

أصبح بذلك المناخ السياسي والاقتصادي الذي تمر به بريطانيا مضطرب وغير مستقر (٨) ، حيث واجهت الحكومة العمالية مشاكل كبيرة ومعقدة ، تمثلت في انخفاض إنتاجية القطاع الصناعي المستمر ، مع الطلب المتزايد من النقابات العمالية بتحسين الأجور لمواجهة الارتفاع المستمر بأسعار السلع والخدمات ، يضاف إلى ذلك انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني أمام قيمة العملات الأجنبية في أسواق الصرف العالمية ، في الوقت الذي يتفق فيه معظم الاقتصاديين بأن المشكلة الاقتصادية في بريطانيا لا تتوقف عند هذا الحد ، بل برزت على سطح الأحداث مشكلة أخرى تمثلت بمنافسة الدول الصناعية مثل اليابان وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية للصناعات البريطانية في الأسواق العالمية ، والسبب في ذلك يعود إلى إن معظم المصانع والمعامل البريطانية كانت في وضع غير مستقر بالنسبة إلى عملية التخطيط في استخدام المعدات والآلات الإنتاجية المتطورة في عملية التصنيع ، الأمر الذي انعكس على توقف أو انخفاض إنتاجية تلك المصانع والمعامل مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة (٩) .

ومن المشاكل الأخرى التي واجهت هارولد ويلسون هو معارضة نصف نواب حزبه في مجلس العموم البريطاني حول بقاء بريطانيا ضمن دول السوق الأوربية المشتركة ، لذلك طرح على الشعب البريطاني استفتاء حول بقاء أو عدم بقاء

بريطانيا ضمن دول السوق الأوربية ، انتهى الاستفتاء على بقاء بريطانيا في تلك السوق (١٠) ،في هذه الأثناء اخذ هارولد ولسن على عاتقه معالجة الأوضاع الاقتصادية المنهارة التي زادت فيه معدلات البطالة حيث وصلت أعداد العاطلين عن العمل بحدود (١,٢) مليون عاطل في نهاية عام ١٩٧٤، كما زادت معدلات التضخم ،وانخفض الإنتاج المحلي بشكل ملحوظ ، وفقد الجنيه الإسترليني ثلث قيمته ، وأول خطوة قام بها في هذا الصدد هو الاتفاق مع نقابات العمال الحليفة التقليدية لحزب العمال ، و مؤتمر نقابات العمال (Trade Union Congress– TUC) على الحد من الزيادة في الأجور ، وبدأت سلسلة محاربة التضخم تعطي ثمارها ، إلا إن هارولد ولسن قدم استقالته من رئاسة الوزراء بسبب تقدمه بالسن وتخلى عن منصبه في آذار عام ١٩٧٦ (١١) ،إلى خليفته وزير المالية جيمس كالاهان James Callaghan) حيث أصبح في الوقت نفسه زعيماً لحزب العمال بعد انتصاره على خصمه مرشح الجناح اليساري مايكل فوت (Michael Foot) في الانتخابات التي أجراها الحزب لاختيار زعيماً له ، وواصل جيمس كالاهان نفس السياسة التي اعتمد عليها هارولد ولسن المستندة على (العقد الاجتماعي) مع النقابات التي عدها بقية أعضاء السوق الأوربية المشتركة سياسة حكيمة ، فقدموا مساعدات الى الحكومة البريطانية بقيمة (خمسة) مليارات دولار لدعم الجنيه الإسترليني ، إلا إن تلك المساعدات لم تكن كافية ، فعادت قيمة الجنيه إلى الانخفاض من جديد ، عند ذلك حصلت بريطانيا على قرض جديد من الولايات المتحدة الأمريكية ، اتبعته بإجراءات اقتصادية قوية ، أدت بالتالي إلى التخفيف من انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني في الأسواق البريطانية الداخلية او في الأسواق العالمية ، والذي تراجع وذلك إلى (١٠%)، وعلى الرغم من زيادة تدفق كميات النفط الخام من بحر الشمال ،التي كانت تأمل منها الحكومة البريطانية إلى تحسين في الأوضاع الاقتصادية ، وخاصة وان الأعوام ١٩٧٦-١٩٧٨ قد أشارت إلى تحسن ملحوظ في الواقع الاقتصادي ، الا إن ذلك لم يكن كافياً فقد زادت واردات بريطانيا بنسبة قدرها ٥ر١٧% وزيادة في صادراتها تقدر نسبتها ١٦% (١٢) .

لقد ورث جيمس كالاهان اقتصاداً يعاني من تفشي التضخم " الذي أصبح من أكثر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد البريطاني لما بعد الحرب العالمية الثانية " (١٣) ، إذ وصل في عام ١٩٧٥ إلى أكثر من(٢٤ ٪)، وكانت نقابات العمال من أكثر فئات المجتمع البريطاني تضرراً من هذا التضخم ، (١٤)، وكلما ارتفعت معدلات التضخم ، ارتفعت معها مطالب النقابات العمالية بزيادات أكثر في الأجور للتعويض عن زيادة الحاصلة في تكاليف المعيشة فضلاً عن المستويات المتفشية في معدلات البطالة التي كانت في زيادة مستمرة (١٥) ، كما ارتفعت معدلات الركود الاقتصادي إلى مستويات غير مسبوقة ، وطالبت النقابات العمالية بتوظيف أكثر في العمالة مع زيادة في الأجور، الأمر الذي استجابت له حكومة حزب العمال في منتصف عام ١٩٧٥ فمنحت عمال المناجم زيادة في الأجور بنسبة ٢٩٪ (١٦) .

فضلاً عن ذلك فقد اقترح جيمس كالاهان على الحكومة البريطانية إن يكون هناك زيادة في الإنفاق العام ، ومنح القروض طويلة الأجل إلى المصانع والمعامل الكبيرة التي تؤثر وبشكل مباشر على الاقتصاد البريطاني (١٧) ، ألا إن بعض أعضاء الحكومة العمالية من أمثال(توني بن Tony Pin ومايكل فوت Michel foot) كانا غير مقتَنعين بهذه الإجراءات فأقترحا إستراتيجية الاقتصادية بديلة تقوم على أساس توظيف الاقتصاد المقيد عن طريق تحديد ضوابط للاستيراد على البضائع والسلع الشبيهة التي يمكن إنتاجها في داخل بريطانيا (١٨) ، الأمر الذي نتج عنه أزمة اقتصادية خانقة كبدت الخزينة البريطانية عجز مالي ، لم تستطع الحكومة مجابهته ، ولمواجهة هذه الأزمة اقترح جيمس كالاهان في بداية عام ١٩٧٦على الحكومة البريطانية إن تتقدم بطلب قرض من صندوق النقد الدولي (IMF) (١٩) وذلك بالاعتماد على محادثات

رفيعة المستوى مع رئيس الولايات المتحدة فورد ، ووزيرة الخارجية الأمريكية و المستشار الألماني ، وحثهم للضغط على صندوق النقد الدولي في إقراض بريطانيا الأموال اللازمة (٢٠) ، وبعد إن حصلت الموافقات الرسمية منح صندوق النقد الدولي قرضاً إلى الحكومة البريطانية ، لذلك ضمن جيمس كالاهان بقاء قيمة الجنيه الإسترليني، بعد أن كان قبل نشوب الأزمة دون مستوى(١,٥٠) دولار (٢١) ينظر جدول رقم (١)، في هذه الأثناء أدلى رئيس الوزراء تصريحاً في المؤتمر السياسي الذي عقده حزب العمال في بلاكبول في الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٧٦، معلنا " أن بريطانيا يجب إن تبني اقتصادها بصورة صحيحة ، حتى تأخذ دورها الريادي في القارة الأوربية " (٢٢) ، واستطرد قائلاً " كنا نعتقد أنك يمكن أن تنفق طريقك للخروج من الركود الاقتصادي وزيادة فرص العمل من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ... وأنا أقول لك هذا الخيار لم يعد موجودا. وبقدر ما كانت موجودة من أي وقت مضى، لأنها عملت فقط في كل مناسبة ... عن طريق حقن جرعة أكبر من التضخم في الاقتصاد، يليه مستوى أعلى من البطالة باعتبارها الخطوة المقبلة " (٢٣) ، ونتيجة لهذا التصريح فقد شهدت الأسواق البريطانية نوعاً من الاستقرار في حركة البيع والشراء والمعاملات التجارية، كما أعلنت النقابات العمالية عن ارتياحها من هذا التصريح (٢٤) .

جدول رقم (١) يبين الدخل القابل للصرف والاتفاقات الاستهلاكية في بريطانيا خلال المدة (١٩٧٤-١٩٧٨) (بمليار جنيه إسترليني)

العام	الدخل القابل للصرف	الإنفاقات الاستهلاكية
١٩٧٤	٧٤,٣	٦٥,١
١٩٧٥	٧٣,٩	٦٤,٨
١٩٧٦	٧٣,٤	٦٤,٦
١٩٧٧	٧٢,٣	٦٨,٢
١٩٧٨	٧٨,٤	٦٨,٢ (٢٥)

من الجدول أعلاه يلاحظ الباحث إن قيم الدخل الفردي القابل للصرف خلال المدة (١٩٧٤ ولغاية عام ١٩٧٨) هو تقريباً في مرحلة الثبات ، على الرغم من وجود بعض التباين في السنوات ، وكذلك نلاحظ إن القيم المخصصة للاستهلاكيات الفردية هي ايضاً تحوم حول الاستقرار . ورغبة من الحكومة البريطانية في الحفاظ على قيمة الجنيه الإسترليني ودعمها أمام العملات الأجنبية الأخرى ، طلبت مرة أخرى قرضاً من الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة بقيمة (٥) مليارات دولار ، وفعلاً تم التعاقد على هذا القرض ، إلا انه لم يكن كافياً ، فعادت قيمة الجنيه الإسترليني إلى الانخفاض مرة أخرى، وانخفضت بدورها القوة الشرائية لأصحاب الدخول المتوسطة والصغيرة والذين كانوا أكثرهم من الطبقة العمالية ، فبدأت هذه الطبقة تفقد ثقتها شيئاً فشيئاً تجاه حزب العمال ، يدعمهم في ذلك الجناح اليساري في الحزب ، الأمر الذي إضطر معه رئيس الوزراء (جيمس كالاهان)إلى التحالف مع حزب الأحرار وهو التحالف المعروف في بريطانيا بـ(الاحراري – العمالي) , (Lib–Lab) (Liberal–Labour (٢٦) ولم يؤد التحالف في حقيقة الأمر إلا إلى إطالة عمر الحكومة لبعض الوقت , إذ لم يأتِ عام ١٩٧٨ حتى عمت الإضرابات جميع مرافق الحياة عندما استغل المحافظون ذلك الوضع وقدموا لائحة إلى مجلس العموم البريطاني بحجب الثقة عن الحكومة في آذار عام ١٩٧٩ فازت بصوت واحد ورجع المحافظون إلى الحكم (٢٧) .

ثانياً : الانتخابات البرلمانية وفوز حزب المحافظين ١٩٧٩ .

أ- الوضع السياسي البريطاني عام ١٩٧٧.

أظهر استطلاع للرأي العام البريطاني أُجري منذ النصف الأول من عام ١٩٧٧ إن نسبة المصوتين لحزب العمال البريطاني (٢٨) في الانتخابات السابقة ، أي تلك التي جرت عام ١٩٧٤ قد تراجعت وبنسبة تقدر ب (٨%) وبحلول شهر

نيسان من العام ذاته ازدادت هذه النسبة لتصل إلى(١١,٥%) (٢٩). ولقد كانت الأوضاع الاقتصادية في بريطانيا تعاني من مشاكل عديدة تمثلت في زيادة معدلات البطالة ، يقابلها زيادة في ارتفاع الأيدي العاملة ، فضلاً عن الزيادة الحاصلة في الضرائب ، وتدهور كبير في قيمة الجنيه الإسترليني أمام العملات الأجنبية الأخرى ، مما أدى بالتالي إلى ارتفاع في معدلات التضخم التي أصابت الاقتصاد البريطاني [٣٠] في الوقت الذي كانت فيه النقابات العمالية (**Trades Union Congress**) (**TUC**) تطالب بزيادة أكبر في الأجور والإعانات المالية التي كانت تقدمها الحكومات البريطانية المتعاقبة إلى الطبقات العمالية (٣١) .

يضاف إلى ذلك فإن الرفض الذي أعلنه قادة حزب المحافظين (٣٢) المعارض في مجلس العموم البريطاني وعلى رأسهم زعيمة الحزب مارغريت تاتشر (٣٣) ، ضد عمليات التأميم التي أعلنت عنها الحكومة العمالية (٣٤) ، ومن ثم الدعوة إلى تبني نظام الخصخصة للحد من تدهور الاقتصاد البريطاني والدعوة إلى الاستثمار الرأسمالي فيه ، حيث أظهر استطلاع للرأي العام البريطاني في عام ١٩٧٦ إن نسبة (١٦%) من النقابات العمالية تشجع على تبني هذه الأفكار الاقتصادية (٣٥) ، الأمر الذي دفع قادة حزب المحافظين وعلى رأسهم مارغريت تاتشر إلى دعم ما يعرف بالسوق الحر ، وقد تعزز ذلك في الاستطلاع الذي أجرته (مؤسسة غالوب **Gallup Institution**) (٣٦) حيث أظهر إن ما يقارب (٧٧%) من الذين خضعوا لهذا الاستطلاع من الشعب البريطاني كانوا قد شجعوا على إجراءات عمليات الخصخصة على الصناعات الوطنية والتخلص من الاشتراكية التي كان يتبناها حزب العمال (٣٧) ، يدفعهم في ذلك الرغبة في التخلص من النقابات العمالية التي كانت تفرض سيطرتها على هذه الصناعات ، والضائقة المالية التي كانت تعاني منها بريطانيا في الأساس (٣٨) ، وهذا ما شكل منعطفاً مؤثراً في تحول كثير من الناخبين البريطانيين في تأييدهم من حزب العمال إلى حزب المحافظين ، أو بالأحرى كان توجه هؤلاء الناخبين إلى شخصية مارغريت تاتشر زعيمة الحزب التي تبنت أفكاراً أرادت بها إصلاح الإرباك الاقتصادي الذي كانت تعاني منه بريطانيا خلال المدة التي حكم بها (جيمس كالاهان **James Callaghan**) (٣٩)، في الوقت الذي أصبحت فيه النقابات العمالية لا تحضى بمقبولية وتأييد شعبي داخل بريطانيا (٤٠) .

بعد أن شعرت الحكومة العمالية بأنها لم تستطع السيطرة على قوة النقابات العمالية ونفوذها (٤١) ، قامت في النصف الأول من عام ١٩٧٨ ، بإصدار مرسوماً أقرت فيه الحد من زيادة أجور العمال وبنسبة لا تقل عن(٥٪) في كل السنة بدءً من تاريخ الأول من آب عام ١٩٧٨ ، وكان ذلك أثناء الخطاب الذي ألقاه (جيمس كالاهان) في المؤتمر الخاص بحزب العمال والذي عقد في مدينة (برايتون) ، يوم الخامس من أيلول عام ١٩٧٨، وأمام النقابات العمالية الاسكتلندية أو ما يعرف ب(**STUC**) وكان ذلك قبل مدة وجيزة من الإضرابات التي حدثت في شتاء ذلك العام أو ما عرف ب(شتاء السخط) (٤٢)، وقد أعلن في هذا المؤتمر إن الانتخابات العامة لن تجري قبل موعدها المقرر ، على العكس من توقعات الدوائر السياسية والإعلامية ، وان حكومته ستستمر في مهمتها التي أوكلت إليها ، لأنها تعمل من اجل بريطانيا ، وان الانتخابات لن تحل أية مشكلة (٤٣) ، غير إن إصرار (جيمس كالاهان) على استمرار حكومته كان ينطوي بالضرورة على تصاعد الأزمة الحكومية، ومضيه في سياسته الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة التضخم ، وذلك عن طريق فرض قيود على زيادة الأجور ، بينما زعماء النقابات العمالية ، يرفضون هذه السياسة يساندهم في ذلك الجناح اليساري لحزب العمال (٤٤) .

ونتيجة لذلك فقد شهدت بريطانيا منذ منتصف عام ١٩٧٨ تعجيلاً بإجراء الانتخابات العامة قبل موعدها المقرر بعدة شهور(٤٥) ، وكانت الإضرابات التي حدثت في شتاء عام ١٩٧٨ قد بدأت بما قام به عمال مصنع سيارات " فورد Ford" ،

في شهر تشرين الأول عام ١٩٧٨، بعد هذا الإضراب كانت هناك إضرابات أخرى قاده سائقي الشاحنات الكبيرة التي أدت إلى توقف حركة الموانئ ، وبدأت بعض المصانع الكبيرة في الاستغناء المؤقت عن خدمات بعض موظفيها نتيجة نقص المواد الخام والوقود ، ومع إعلان نقابة عمال النقل وهي اكبر نقابة عمالية في بريطانيا ، عن مساندتها لإضراب عمال النقل باعتباره إضراباً رسمياً اخذ الشلل يهدد إنحاء البلاد وانقطعت شرايين الاتصال ، وأصبح هناك نقص شديد في السلع المختلفة ، وتكدست المنتجات عند أبواب المصانع ، وتوقف بحدود نصف مليون عامل عن العمل ، نتيجة توقف عدد من المصانع عن الإنتاج (٤٦)، ولم يلبث أن انضم سائقو القطارات إلى الإضراب ، الأمر الذي أدى إلى شلل شبه تام في مرافق النقل ، ومن الطبيعي أن يتحرك حزب المحافظين المعارض لاستغلال هذه الأزمة فأعلن مطالبه التي تلخصت في إعلان حالة الطوارئ على المستوى القومي ، حتى يمكن الاستعانة بالجيش لنقل الإمدادات لإنقاذ البلاد ، غير ان رئيس الوزراء (جيمس كالاهان) على الرغم من رفضه إعلان حالة الطوارئ على المستوى القومي حتى يمنع تصاعد الأزمة بين النقابات والحكومة ، ولحرصه على التقاليد الديمقراطية اضطر لإعلان الطوارئ في شمال ايرلندا فقط حيث كانت الأوضاع سيئة للغاية ، والسبب في ذلك يعود إلى الإضرابات التي أثرت على مفاصل الحياة بصورة كبيرة هناك ، أما في بقية البلاد ، فقد اكتفت الحكومة بتشكيل (ما يسمى لجان الطوارئ الإقليمية **Emergency regional commissions**) تضم المسؤليين الحكوميين في كل إقليم ، وعملت الحكومة في الوقت ذاته على إقناع زعماء النقابات العمالية بفرض (**ميثاق سلوك على العمال Code of conduct on workers**)، بحيث يمكن نقل المواد الغذائية الأساسية والمكدسة في المخازن ، إلى المتاجر الكبيرة في المدن، غير إن موجة الإضرابات تصاعدت لتشمل مليون ونصف المليون من العاملين في المرافق العامة ، بعد أن انضم إلى الإضراب عمال الطرق والمياه وعمال النظافة وحراس المستشفيات والممرضون وسائقو السيارات التابعة إلى الوزارات المختلفة، تبعهم معظم العاملين في القطاع الخاص (٤٧)، وبعد ذلك إمتدت الاضرابات لتشمل معظم الأنشطة الاقتصادية العاملة في القطاع العام(٤٨)، كانت برامج التلفزيون والصحف البريطانية تعرض صوراً كاملة للفوضى التي عمت المدن البريطانية وبالأخص العاصمة لندن من جراء تلك الإضرابات (٤٩) .

وإزاء ذلك اضطرت الحكومة إلى التراجع عن موقفها والذي يقضي بعدم زيادة الأجور وذلك بقبولها الحكم الذي أصدرته محكمة مدينة (بريستول Bristol) في جنوب غرب بريطانيا والذي يقضي بزيادة أجور عمال النقل في تلك المدينة وبنسبة (٢٠%) على رواتبهم التي كانوا تقاضوها (٥٠) ، وقد أدى هذا التنازل الذي أقدمت عليه حكومة (جيمس كالاهان) إلى التخفيف من حدة الأزمة العمالية إلى حد كبير ، ولكن ما كادت الحكومة تقف على قدميها من تأثير هذه الأزمة التي أفقدتها قدراً كبيراً من شعبيتها ، حتى أخذت تتعرض لازمة جديدة تتعلق بمشكلة الحكم الذاتي في إقليمي (اسكتلندا وويلز) ، فقد رفض سكان (اسكتلندا) في الاستفتاء الذي جرى بتاريخ الثاني من آذار عام ١٩٧٨ مشروع الحكم الذاتي الذي قدمته حكومة (جيمس كالاهان) ، بينما وافق سكان ويلز على المشروع بأغلبية ضئيلة ، ومما ضاعف من حدة هذه المشكلة إن نواب البرلمان البريطاني من اسكتلندا وويلز والذين كان جيمس كالاهان يعتمد على أصواتهم يؤيدون مشروع الحكم الذاتي (٥١) وقد سارع نواب اسكتلندا إلى تقديم مشروع يرفضون فيه الإجراءات الحكومية والخاصة في تنفيذ الإصلاحات الدستورية الخاصة بالحكم الذاتي ، وبغض النظر عن نتائج الاستفتاء الشعبي ، ونتيجة لعدم حصول حكومة (جيمس كالاهان) على تأييد عدد كبير من نواب اسكتلندا الذين يربطون استمرار تأييدهم للحكومة بتنفيذ مشروع الحكم الذاتي لم يكن ثمة مفر من فقدان الحكومة ثقة البرلمان في نهاية آذار من عام ١٩٧٩ ، الأمر الذي أدى بحكومة (جيمس كالاهان) إلى حل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة وذلك في الثالث من حزيران من العام ذاته(٥٢).

ومن جهة أخرى فإن حزب المحافظين و قبيل خوضه لهذه الانتخابات كان قد أعد بياناً جاء فيه: **"إن هذه الانتخابات ربما قد تكون الفرصة الأخيرة لرفض مجمل السياسات التي جاء بها حزب العمال ، والتي أدت ببريطانيا إلى وضعها الحالي ، وانه من الممكن لو فاز حزب المحافظين في هذه الانتخابات فإن بريطانيا تعود إلى سابق عهدها كقوة عظمى بين دول العالم "** (٥٣) .

خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٧٩، أخذت زعيمة حزب المحافظين (مارغريت تاتشر) الدروس في تقديم فن الخطابة من قبل (غوردون ريسGordon Reese) [٥٧] ، مسؤول الدعاية في حزب المحافظين ،حيث علمها كيف تخفض صوتها وتتحدث ببطء وترفعه كلما دعت الحاجة إلى ذلك (٥٤) .

قبيل الانتخابات البرلمانية صرحت مارغريت تاتشر قائلةً : **" إن مفهوم السياسة هو ليس نظرية سياسية فحسب بل هو موضوع فهم ومعرفة ، ما يريد الناس في كيفية أن يعيشوا حياتهم، وكل من عاش في هذا البلد خلال السنوات الخمس الماضية كان على علم ودراية، كيف تم إمالة التوازن في مجتمعنا على نحو متزايد في صالح الدولة على حساب الحرية الفردية، قد تكون هذه الانتخابات الفرصة الأخيرة لدينا لعكس هذه العملية، ولاستعادة ميزان القوى لصالح الشعب. وبالتالي فإن هذه الانتخابات تعد الأكثر أهمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ويجب أن نخفف من تهديد للحرية الفردية و الشعور بالعجز، وأنا لا أقبل بذلك. كوننا أمة عظيمة ويجب أن لا نعود بطريقة أو بأخرى إلى الوراء، وأعتقد أننا لا يمكن إن نستسلم وان نسير على الطريق الصحيح . أنها لا تحتوي على وصفة سحرية أو وعود سخية. أنها ليست وصفة لوسيلة سهلة أو حياة مثالية. ولكنه يحدد إطارا واسعا لاستعادة بلادنا، ليس على أساس العقيدة، ولكن على أساس الحس السليم، وقبل كل شيء يجب إن نحافظ على حرية الشعب في ظل القانون. "** (٥٥) ، واستدركت المرشحة عن حزب المحافظين مارغريت تاتشر قائلةً : **"لدينا خمس مهام في هذه الانتخابات وكلها تدور حول مستقبل بريطانيا ، هذه الدولة العظيمة ، التي تبدو أنها قد ضَلَت طريقها ، فهي غنية بالموارد الطبيعية، مثل الفحم، والنفط والغاز، والأراضي الزراعية الخصبة، وهي غنية أيضا بالموارد البشرية، مع المهارات المهنية والإدارية من ذوي الكفاءات العالية، فضلاً عن الصناعات والشركات التي يمكن أن تكون على قدم المساواة من شركات العالم الكبيرة ، نحن ورثة تقليد طويل من الديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون، أما اليوم، هذا البلد يواجه من أكثر المشاكل خطورة منذ الحرب العالمية الثانية، وان طريقنا إلى النجاح والازدهار هو أمراً مفروغاً منه ، ويجب إن نسعى إلى تحقيقه** (٥٦) **، خلال الإضرابات التي قامت بها النقابات العمالية التي حدثت في الشتاء الماضي ، اهتزت الثقة واحترام الذات والتعقل، و شعورنا بإنسانيتنا، في بعض الأحيان يبدو هذا المجتمع على شفا التفكك، وأنا على يقين بان بعض من الصعوبات التي نعيشها اليوم تعود لسنوات عديدة ، ونحن لا نضع كل اللوم على حزب العمال، على الرغم من بقائه في السلطة لأكثر من خمس عشرة سنة ، ولا يمكن الهروب من مسؤوليته الكبرى، لقد جعلوا الأمور أكثر سوءا في ثلاث طرق .**

أولاً: من خلال ممارسة سياسة وبنشاط في عدم خلق الثروة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاقتصاد .

ثانياً: من خلال توسيع دور الدولة وتقليص دور الفرد، فقد أصاب المشاريع الفردية الشلل والتي لو قدر لها الاستمرار لأصبحت الدولة تنعم بالرخاء يضاف الى ذلك توقف تحسين الخدمات الاجتماعية (٥٧) .

ثالثاً : ان النقابات العمالية كان لها دور كبير ومؤثر في عدم اعطاء فرصة للحريات الفردية للعمل والإبداع وكانت تقف دائماً في طريق إنشاء المشاريع الخاصة (٥٨) .

واستطردت قائلةً **"إن حزب العمال قد حكم بريطانيا بشدة. وقد وصلوا الآن إلى طريق مسدود. وطبيعي جدا من إن هذا الحزب يمنع أن يكون هناك النجاح في مجتمع حر واقتصاد مختلط "** (٥٩) .

ب - انتخابات عام ١٩٧٩ وفوز حزب المحافظين .

بعد إن أعلنت النتائج النهائية للانتخابات العامة وفوز حزب المحافظين في هذه الانتخابات صرحت مارغريت تاتشر عن برنامجها الانتخابي والذي تضمنه بيان حزب المحافظين من خلال المؤتمر الصحفي الأول أثناء الحملة الانتخابية، والتي تألفت من خمسة مقترحات هي : .

١- استعادة الثقة في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، من خلال السيطرة على التضخم وتحقيق التوازن العادل بين حقوق الحركة النقابية وواجباتها.

٢- استعادة الحوافز بحيث يدفع العمل الشاق، ومكافأة النجاح، وخلق فرص عمل جديدة حقيقية في توسع الاقتصاد .

٣- سيادة القانون دعم البرلمان .

٤- دعم الحياة الأسرية، من خلال مساعدة الناس على أن يمتلكوا منازلاً خاصة بهم ، ورفع مستويات التعليم ، والتركيز على خدمات الرعاية الصحية ، وتقديم الدعم الفعال للمسنين والمرضى والمعوقين (٦٠).

أسفرت الانتخابات عن فوز حزب المحافظين ، فقد حصلت مارغريت تاتشر في دائرتها الانتخابية بشمال لندن على أغلبية (٢٠,٩١٨) صوتا، ضد منافسها العمالي في المنطقة ذاتها والذي حصل على (١٣,٠٤٠) صوتا (٦١)، كما فاز جيمس كالاهان في دائرته الانتخابية في مقاطعة كارويف، بأغلبية بسيطة ضد مرشح حزب المحافظين (٦٢) ، وبذلك فقد فازت مارغريت تاتشر في هذه الانتخابات ، وصرح جيمس كالاهان زعيم حزب العمال الذي خسر في هذه الانتخابات قائلاً **" إن المرأة إذا شغلت هذا المنصب في المملكة المتحدة فهو لحظة هائلة في تاريخ البلاد"** (٦٣) ويوضح الجدول التالي، موقف الأحزاب المشتركة في انتخابات ١٩٧٩ :

جدول رقم (٢) يبين **نتائج الانتخابات العامة في بريطانيا عام ١٩٧٩**

الحزب	عدد المرشحين	عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب	عدد المصوتين	النسبة المؤية
حزب المحافظين	٦٢٣	٣٣٩	١٣,٦٩٧,٩٢٣	%٥٣,٤
حزب العمال	٦٢٣	٢٦٩	١١,٥٣٢,٢١٨	%٤٢.٤
حزب الأحرار	٥٧٧	١١	٤,٣١٣,٨٠٤	%١.٧
الحزب الوطني الاسكتلندي	٧١	٢	٥٠٤,٢٥٩	%٠.٣١
الحزب الستر الاتحادي	١١	٥	٢٥٤,٥٧٨	٠,٨
الأحزاب الأخرى والبالغ عددها (٣٨)حزب	٦٧٤	٩	٩١٤,٨٧٧	١,٣٩ (٦٤)

يتضح من الجدول أعلاه إن عدد المرشحين للحصول على مقاعد نيابية في مجلس العموم البريطاني بالنسبة لحزبي المحافظين والعمال هي نسبة واحدة فقد بلغ عدد مرشحي الحزبين (٦٢٣) مرشحاً ، في حين بلغ عدد المقاعد النيابية التي حصل عليها حزب المحافظين (٣٣٩) مقعداً بأصوات بلغت (١٣,٦٩٧,٩٢٣) صوتاً ، في حين حصل حزب العمال البريطاني على (٢٦٩) مقعداً بأصوات بلغت (١١,٥٣٢,٢١٨) صوتاً ، والسبب في ذلك كما ذكرنا سابقاً إلى فشل حكومة جيمس كالاهان في إدارة البلاد من الناحية الاقتصادية أو السياسية .

قدم زعيم حزب العمال جيمس كالاهان استقالته من رئاسة الحزب وذلك بعد الهزيمة التي مُنَيَ بها الحزب في الانتخابات النيابية التي جرت في سنة ١٩٧٩ (٦٥) ، وقد كان من ضمن برامج الحزب الرئيسة ، هو أن يقوم زعيم الحزب بالدعوة إلى إجراء انتخابات علنية لتولي هذا المنصب من بعده فيما لو أراد الاستقالة أو الانسحاب، ونتيجة لذلك فقد جرت تلك الانتخابات في عام ١٩٨٠ وفاز بها مايكل فوت ، إلا ان الحزب بقي يعيش في حالة من عدم الاستقرار والتخبط، والتي تفجرت في مؤتمر (بلاكبول Blackpol)(٦٦) ، فقد كان مسار حزب العمال تسيطر عليه قوى اليسار ، ومصالح النقابات العمالية التي تغلغلت بين نسيج الحزب لتجرفه بعيداً عن قاعدته الشعبية ، والتي استمد منها مقومات وجوده الأساسية (٦٧) ، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تعيش في مرحلة سياسية جديدة تمثلت في الاستقطاب الحاد بين أقصى اليمين ممثلاً في حكومة المحافظين ، وأقصى اليسار ممثلاً في حزب العمال اليساري ، وتنقسم فيه الحركة العمالية البريطانية إلى أجنحة سياسية ومجموعات نقابية صغيرة تحول أيديولوجيتها دون وصولها إلى مركز القوة بعد إن كانت بريطانيا تنفرد بين الدول الأوربية بحركة عمالية موحدة ، تحتضن مختلف الآراء السياسية وتمثل العمالة المنظمة (٦٨) .

لقد أفرزت الانتخابات العامة التي جرت في سنة ١٩٧٩ أكبر خسارة إنتخابية يتعرض لها حزب العمال منذ عام ١٩٣١ [٦٩] ، وبذلك أصبحت مارغريت تاتشر أول امرأة تتسلم منصب رئاسة الوزراء في التاريخ البريطاني والاوربي على حد سواء، ليس هذا فحسب، بل وأصبحت واحدة من اعظم رؤساء الوزراء في بريطانيا ومن أكثر الشخصيات المؤثرة والمثيرة للجدل في التاريخ البريطاني ، ومن جانب آخر فقد صرحت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر بعد فوز حزب المحافظين في هذه الانتخابات مباشرةً: **"انا اعلم بأني قادرة .. ويمكن أن أُنقذ البلاد ، ولا يمكن إن تتجه بريطانيا نحو المزيد من التدهور مما تعانيه من أزمات أقتصادية ، وانه لا يوجد أحد غيري يستطيع ذلك "** (٧٠) ، وهذا ما أكده (كينيث ستو **Kenneth Stowe**) (٧١) سكرتيرها الخاص ، حيث ذكر: **"أنه من اللحظة الأولى لتسلمها منصب رئاسة الوزراء كانت "مركزة وملتزمة تماماً وواعية بأهمية المنصب الجديد الذي أُنيطت به فقد عملت ومنذ البداية على التدريب العملي لنفسها ، وانها تريد ان تكون مطلعة على كل شيء واتخاذ القرار الصحيح والمسؤول على الفور وعن كل شيء ، وكانت تتمتع بثقة كبيرة بنفسها ، حتى قبل أن تجلس في مكتب رئيس مجلس الوزراء ، وعلى النقيض من سلفها الذي لم يكن من الممكن أن يكون أكثر وضوحا منها "** (٧٢)

ومن جانب آخر فقد صرحت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر بعد فوز حزب المحافظين في هذه الانتخابات مباشرةً: **" لقد كانت عملية خوض الانتخابات العامة التي جرت في عام ١٩٧٩ الأكثر تحدياً بالنسبة لي و لأعضاء حزب المحافظين على حد سواء ، لقد كانت مسألة الفوز بهذه الانتخابات هي مسألة جوهرية وحاسمة في تأريخ حزب المحافظين وبريطانيا"**(٧٣)، واستطردت بالقول: **"خلافاً لبعض المحافظين كنت أعتقد أنه إذا ما فاز حزب العمال بأغلبية في هذه الانتخابات ، فإن الاشتراكية قد تواصل مسيرتها عبر مؤسساتنا، هذه وكان من الممكن أن تبلغ نقطة ألا عودة ، وأصبح الكثير من الناس والكثير من المصالح المكتسبة حتى الآن تعتمد بشكل كبير على الدولة (القطاع العام) ، للحصول على إعانات مثل الضمان الاجتماعي، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والإسكان ، ومن جانب آخر فإن الحرية الاقتصادية قد بدأت تشكل خطراً غير مقبول بالنسبة للمعايير الاقتصادية الموجودة داخل البلد"**(٧٤) .

سارعت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر إلى إعلان تشكيل حكومة المحافظين ظهر يوم الخامس من آيار أي بعد يوم واحد من الانتهاء من إعلان فوز حزب المحافظين برئاسة الوزراء، وبعد ساعات من الاجتماعات والمشاورات المكثفة، وضعت الحكومة الجديدة ٢٧ وزيراً ، وكانت المفاجأة الوحيدة فيها استبعاد (إدوارد هيث) الزعيم السابق للحزب، والذي كان

يأمل في تولى وزارة الخارجية، رغم أنه خاض حملة انتخابية مضنية لصالح مارغريت تاتشر التي خلفته في زعامة الحزب منذ ١٩٧٥، فقد آثرت مارغريت تاتشر إسناد وزارة الخارجية إلى (اللورد كارنغتون Lord Carrington) (٧٥) ، وذهب المراقبون إلى أن الخلافات الشخصية والصراعات القديمة بين تاتشر وهيث، هي التي أدت إلى استبعاد هيث من الحكومة، ومع ذلك فقد أسندت تاتشر وزارة الزراعة إلى أحد المقربين من هيث في الحزب وهو (بيتر ووكر **PeterWalker**) (٧٦) ، كما عينت نائبها الأول في الحزب (وليم وايتلو **William Whitelaw**) (٧٧) وزيرا للداخلية ويلاحظ أن أول رئيسة وزراء في أوروبا، لم تعين في حكومتها سوى وزيرة واحدة هي السيدة (سالى او نبهاليم **SallyAonnbhalim**) (٤٨ عاما) التي تولت وزارة غير ذات أهمية، وهى وزارة الدولة لشئون المستهلكين (٧٨)، وكزعيمة للحزب فقد أعلنت بوضوح ميولها السياسية وكيفية إدارتها لسياسات الحكومة حيث ذكرت لصحيفة الاوبزيرفز(**TheObserves**)" **إنها كرئيسة وزراء فلن تضم في حكومتها إلا من لديه الاستعداد للسير في الاتجاه نفسه الذي تسير فيه رئيسة الوزراء** " ولكن هذا الزعم ثبت انه تنبؤ بعيد المنال ، وقد ظهرت على شاشات التلفاز لتعبر عن قلقها تجاه المهاجرين الذين وصلوا إلى بريطانيا وبأعداد كبيرة ، كاشفةً النقاب عن موقفها العنصري تجاه الملونين في بريطانيا ، ومن ناحية أخرى فقد عملت على تراجع أعضاء حزب المحافظين عن تعهدهم بنقل السلطة الذاتية إلى اسكتلندا ، كما عارضت مخططاً بريطانيا أمريكياً بالنسبة إلى روديسيا (٧٩) ، وهكذا فاز حزب المحافظين في الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٧٩ ، وتسلم السلطة في بريطانيا تحت زعامة رئيسة الحزب مارغريت تاتشر التي تعد أول سيدة في تاريخ بريطانيا تتسلم هذا المنصب (٨٠) .

ثالثاً : حزب العمال البريطاني ومؤتمر بلاك بول .

قبل انعقاد مؤتمر بلاك بول في التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٨٠ كان حزب العمال البريطاني مقيداً بسلسلة من الصراعات المعقدة والتي يمكن إجمالها بما يلي :

اولاً : الصراع بين النقابات العمالية (Trades Union Congress) والمجموعة البرلمانية في الحزب حول كيفية إدارته وتمويله ، وقد كانت الخلافات العلنية التي تفجرت قبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أيام فقط بين اتحاد النقابات العمالية، والمكتب السياسي للحزب حول الميزانية التي تسهم فيها النقابات بنسبة (٨٥%) نقطة تحول خطيرة في الصراع على السلطة ، اتضحت من خلالها جوانب العلاقة المتشابكة بين النقابات وحزب العمال ، وقد تفجر هذا الخلاف عندما رفض زعماء النقابات العمالية مطالب الحزب بزيادة إسهاماتهم في الميزانية دون منحهم حق الإشراف على عمليات الإنفاق ، وذلك على الرغم من التأكيدات بأن الحزب يواجه خطر الإفلاس إذا لم تساعده النقابات العمالية .وتقودنا هذه النقطة إلى حقيقتين مهمتين وهما :.

الحقيقة الأولى تتعلق بعلاقة حزب العمال بالنقابات العمالية . وفي هذا الصدد فقد أشارت (ديانا هيتر Diane Hayter) (٨١) السكرتيرة العامة للجمعية الفابية (Fabian Society) (٨٢) في مقال نُشِرَ في صحيفة التايمز بتاريخ الثاني والعشرين من أيلول عام ١٩٨٠ حيث قالت " إن هذه العلاقة تعد مصدر قوة وضعف للحزب في آن واحد ، وكونها مصدر قوة لكونها الممول الرئيس للحزب إلى جانب التأييد المنظم الذي تمنحه إياه خاصة في أوقات الانتخابات ، ومع ذلك فان هذه العلاقة لا تخلو من الجوانب السلبية إذ ليس من صالح الحزب الذي يفترض فيه إن يكون أداة تغيير سياسية إن يعتمد في تمويله على قطاع ذي مصالح خاصة وبالذات إذا كان هذا القطاع هو النقابات العمالية التي لم تعد تتمتع بالشعبية المطلوبة خاصة بعد خسارة حزب العمال الانتخابات **الماضية** " (٨٣) .

الحقيقة الثانية تتعلق بإفلاس الحزب: إن الحديث عن إفلاس الأحزاب السياسية في بريطانيا ، يقودنا إلى حقيقة إن الأزمات المالية تعاني منها أغلب الأحزاب السياسية البريطانية السياسية ، فليس حزب العمال وحده الذي عانى من هذه الأزمة ، بل إن حزب المحافظين كان قد واجه المشكلة ذاتها ، فهو يكلف مبالغ وصلت إلى (خمسة) ملايين جنيه إسترليني في العام لإدارته، وقد بلغ العجز في ميزانيته في العام المالي الذي انتهى في آذار من عام ١٩٧٩ بحدود (مليون) جنيه إسترليني ، وقد أدت هذه الأزمات إلى ظهور قضية مساعدة الدولة للأحزاب السياسية بوصفها قضية أساسية يطالب بها حزب العمال ، ويرفضها حزب المحافظين على أساس انه ليس من حق الحزب إن يلقي بعبئه على كاهل الشعب .

وصل حزب العمال إلى مؤتمر (بلاك بول) وهو ممزق بصراعات حادة بين الجناحين اليميني واليساري حول بعض القضايا الدستورية والسياسية فإلى جانب مطالب اليسار بالتحول إلى الاقتصاد الاشتراكي الكامل ، وهو ما يتعارض مع توجهات اليمنيين في نهج الخط الديمقراطي الاشتراكي على النمط الألماني الغربي ، فشنت قوى اليسار بزعامة(توني بن Tony Benn) (٨٤) حرباً من اجل تغيير دستور الحزب ، وخضع الأعضاء البرلمانيون لعملية اختيار جديدة في الانتخابات العامة ، وفي سبيل ذلك طالب الجناح اليساري بتغيير انتخاب الزعيم الذي يقتصر هذا الحق على المجموعة البرلمانية والنقابات العمالية وفروع الحزب في الدوائر الانتخابية والمنظمات الاشتراكية المختلفة مثل الجمعية الفابية، وكذلك طالب اليسار بان يكون المكتب السياسي للحزب الذي تسيطر عليه العناصر اليسارية هو المسؤول عن البرنامج الانتخابي للحزب ، وقد لجأ اليسار إلى مناورة خطيرة يدفع النقابات إلى طرح فكرة المجمع الانتخابي مما اضطر جيمس كالاهان إلى الموافقة عليها رغبة منه في عدم المخاطرة بمعاداة النقابات مع قرب انعقاد مؤتمر الحزب أملاً في كسب أصواتهم ضد قوى اليسار واعتماداً على إن الفكرة تبدو عملياً معقدة مما قد يحمل النقابات على التخلي عنها من تلقاء نفسها.

وعلى الرغم من انه لم يتم تحديد الشكل النهائي لهذا المجمع ، إلا إن الفكرة المطروحة هي إن يضم مائة عضو وتمثل فيه المجموعات المختلفة على النحو التالي :

المجموعة البرلمانية وتضم (٥٠%)

المجموعة التي تمثل النقابات العمالية وتضم (٢٥%)

المجموعة التي تمثل فروع الحزب في الدوائر الانتخابية وتضم (٢٠%).

المجموعة التي تمثل المنظمات الاشتراكية ومثل الجمعية الفابية وتضم(٥%).

لقد طرح جيمس كالاهان ثلاث قضايا دستورية قبل انعقاد هذا المؤتمر تمثلت بما يلي :

على الأعضاء المنتمين إلى حزب العمال انتخاب زعيم جديد للحزب .

ب- مسؤولية الإعداد لبرنامج انتخابي جديد للحزب .

ج- قضية إعادة اختيار المجموعة البرلمانية قبل كل دورة برلمانية جديدة بالرجوع إلى الدوائر الانتخابية (٨٥).

وبعد أن عقد المؤتمر في التاسع عشر من أيلول عام ١٩٨٠ ألقى جيمس كالاهان خطاباً هاجم فيه إداء حكومة حزب المحافظين طوال عام تقريباً قال فيه " إن سياسة مارغريت تاتشر وعلى الرغم من مرور اثني عشر شهراً على توليها السلطة إلا إن هذه الفترة كانت قد شهدت إرتفاعاً في الرسوم الضريبية وزيادة في أعداد العاطلين عن العمل ، ومزيداً من تدهور الأوضاع الاقتصادية وإرتفاع الأسعار ، هذا بالنسبة إلى السياسة الداخلية ، أما فيما يخص الشؤون الخارجية ، فقد شهدت الفترة المنصرمة غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان ، وقرار حلف الناتو في أن تكون الأراضي البريطانية محطة أوربا

في تواجد صواريخ كروز "(٨٦) ، واستدرك قائلاً : " دعونا نلقي نظرة على الفشل الاقتصادي في حكومة تاتشر فعندما خسرنا الانتخابات الماضية (١٩٧٩) كان هناك بحدود (١٩٠,٠٠٠) من خريجي المدارس **والجامعات الباحثين عن العمل** ، ارتفعت هذه الأرقام إلى أكثر من نصف مليون من الخريجين ، أما بالنسبة إلى أسعار الفائدة على المعروض النقدي فقد وصلت في حزيران عام ١٩٧٩ إلى (١٢%) ، في حين وصلت إلى أكثر من (١٦%) في حكومة المحافظين ، والنسبة إلى التضخم الاقتصادي فقد وصل في عهد حكومتنا إلى (١٢%) أما الان فقد وصل إلى أكثر من (١٨%) وهو في ارتفاع مستمر ، واذا ما استعرضنا أسعار المحروقات ومصادر الطاقة ذات الاستخدام اليومي والتي تمس حياة المواطنين فقد ارتفعت أسعار الغاز إلى أكثر من (٢٦%) عما كانت عليه سابقاً ، ولو اردنا إن نستعرض الفشل الذي وصلت إليه حكومة تاتشر فسوف نصل إلى أرقام تذهل المواطن البريطاني " ، وختم كلمته بالقول : " أنا أعلم بأنه في حكومتنا السابقة قد حصلت الكثير من الأخطاء والأشياء الغير صحيحة ، فنحن لسنا ملائكة ، لذلك يجب علينا إن نتجنب هذه الأخطاء ونحاول إن نبني إستراتيجية جديدة تصلح لبناء هذا المجتمع " (٨٧) .

فقد برزت الصراعات الحادة التي مزقت اتحاد نقابات العمال وتصفية بعض الاتجاهات اليمينية والمعتدلة في صفوفه، وفي النهاية فقد توج المكتب السياسي للحزب هذه الانقسامات بسلسلة من القرارات تستهدف :

أولاً : إلزام النقابات العمالية وحزب العمل بتحويل اقتصاد البلد إلى الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على قاعدة توسيع التأميمات للمصانع والمعامل في بريطانيا (٨٨) .

ثانياً : إلزام الحزب في حالة توليه السلطة بالانسحاب من السوق الأوربية المشتركة .

ثالثاً : إلغاء مجلس اللوردات البريطاني بوصفه مؤسسة غير ضرورية.

رابعاً : إعادة الصواريخ النووية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (٨٩).

ألا إن تلك القرارات أو التوصيات لم تأخذْ بها الحكومة البريطانية ، والسبب في ذلك يعود إلى حالة الانقسام التي كانت بين زعماء حزب العمال وخاصة في قضية انضمام بريطانيا إلى السوق الأوربية المشتركة التي كان يؤيدها كلٌ من (شيرلي وليامز وبيل رودجرز وديفيد أوين) والكتلة المعارضة لهذا الانضمام وعلى رأسهم (بيتر شور)(٩٠) ، مما جعل حزب العمال المعارض في حالة من الضعف داخل مجلس العموم البريطاني ، وهذا التراجع في توافق الآراء لم يكن من ستة عقود أو أكثر قد مضت (٩١)، والأخطر من ذلك إن هذا الانقسام يعد هزيمة كبرى لملايين العمال الذين كانوا يفضلون الاعتدال، والذين لا تمثلهم الاجنحة المتصارعة داخل الحزب التمثيل الصحيح (٩٢) .

الخاتمة .

من خلال موضوع البحث توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات منها :

١- كان الاقتصاد البريطاني يعيش في حالة من التردي فقد أصبح بذلك المناخ السياسي والاقتصادي الذي تمر به بريطانيا مضطرب وغير مستقر حيث واجهت الحكومة العمالية مشاكل كبيرة ومعقدة ، تمثلت في انخفاض إنتاجية القطاع الصناعي المستمر، مع الطلب المتزايد من النقابات العمالية بتحسين الأجور لمواجهة الارتفاع المستمر بأسعار السلع والخدمات ، يضاف إلى ذلك انخفاض .

٢- إن كلا الحزبين (المحافظين أو العمال) بعد فوز احدهما في الانتخابات النيابية فان أول عمل يقوم به هو الإعلان عن فشل الحزب المعارض في إدارة الحكومة ، وجعل كل الانتكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتحملها هو وحده ،

على الرغم من وجود الكثير من أعضائه كنواب في مجلس العموم البريطاني لهم القدرة على رفض او قبول الكثير من القرارات المصيرية التي تؤثر على حياة المجتمع البريطاني .

٣- ان الفرق بين هذه النسب يصب في عجز في ميزان المدفوعات البريطاني الذي يؤدي بالتالي إلى فشل في التخطيط الاقتصادي لبريطانيا.

٤- من خلال الكلمة التي ألقاها جيمس كالاهان في إفتتاح مؤتمر بلاكبول انه يحاول أن يستعرض الفشل السياسي والاقتصادي الذي وصلت إليه حكومة مارغريت تاتشر من أجل تهيئة الرأي العام في بريطانيا ، وكان الاعتقاد إن جيمس كالاهان بعد إن يكسب هذه الجولة سوف ينسحب من زعامة الحزب ، إلا إن هذا السيناريو ما لبث إن تغير تماماً قبل أسبوع من انعقاد المؤتمر

٥- إن انعقاد هذا المؤتمر في ظل الظروف الداخلية التي كانت تمر بها بريطانيا خلال تلك المرحلة يعد خطأً كبيراً ارتكبته الزعامات العمالية والانقسامات الكبيرة التي حدثت داخل الحزب ، وخاصة وان الإضرابات العمالية لا زالت مستمرة خلال عهد حكومتين (عمالية ومحافظة) ، مما كان له الأثر الكبير في تعزيز ثقة ملايين البريطانيين لحكومة مارغريت تاتشر في مجمل السياسات التي ستتبعها في المستقبل .

٦- إن هذا المؤتمر مَثَلَ هزيمة كبيرة إلى جيمس كالاهان الذي بذل جهوداً كبيرة من اجل الحفاظ على وحدة الحزب حتى يتسنى له الانسحاب بكرامة ، ومع ذلك لا يمكن إعفاؤه من مسؤولية ما حدث في المؤتمر ، ويبدو إن كالاهان قد وقع في خطأ كبير عندما قرر الاعتماد على النقابات العمالية في سياسة الحزب ، على الرغم من انه لم تمضِ مدة طويلة على موجة الإضرابات التي قامت بها النقابات العمالية في شتاء عام ١٩٧٨ التي أدت بالنهاية إلى سقوط الحكومة العمالية وتسلم حزب المحافظين السلطة في حزيران من عام ١٩٧٩.

هوامش البحث

(١) حزب العمال البريطاني (British Labour) : تعود نشأته إلى سنة ١٩٠٠ عندما عقد النقابيون والاشتراكيون وهم مجموعة مكونة من الجمعيات الاشتراكية وحزب العمال المستقل والجمعية الفابية والاتحاد الماركسي الاشتراكي الديمقراطي مؤتمراً في لندن وقرروا إقامة لجنة تمثيل العمال ضمت هذه اللجنة واحد وأربعين اتحاداً عمالياً بلغ مجموعهم (٣٥٣) عضواً ، وفي سنة ١٩٠٦ تحولت هذه اللجنة إلى حزب برلماني وقرر تقديم (٥٠) مرشحاً منهم إلى الانتخابات النيابية استطاع (٢٩) مرشحاً من الوصول إلى عضوية مجلس العموم البريطاني لمزيد من التفاصيل ينظر : سامية الجندي ، بريطانيا وأزمة حزب العمال ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ، ص٢٣. وكذلك ينظر:

Archives of the British Labour Party in ١٩٥٥ elections Henry Pelling ، Ashort history of the Labour Party ، London ، London group ، limited ،١٩٧٠ ، P.١.

وكذلك ينظر : نشأت كامل محمد العاني ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (١٩٤٥-١٩٥١) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ١٩٩٦ ، ص ٤١.

(٢) هارولد ويلسون: ولد في الحادي عشر من آذار عام ١٩١٦ في مدينة يوركشاير الانكليزية ثم درس في مدارسها الابتدائية والثانوية وحصل على شهادته الجامعية من جامعة أكسفورد وأصبح أستاذ الاقتصاد عام ١٩٣٧ وزميل الكلية الجامعية ١٩٣٨،ثم أصبح عضوا في البرلمان البريطاني عام ١٩٤٥عن حزب العمال ورئيس هيئة التجارة(١٩٤٧-١٩٥١)استقال عام ١٩٥١ احتجاجاً على السياسة المالية في حزبه لكنه عاد ليصبح وزير للخزانة في حكومة الظل وللشؤون الخارجية ومن ثم تولى زعامة حزب العمال البريطاني عام١٩٦٣وتولى منصب رئاسة الوزراء البريطاني عام ١٩٦٤ ، توفي عام ١٩٩٥ لمزيد من التفاصيل ينظر :

Ben Pimlott , Harold Wilson, London: Harper-Collins, ١٩٩٣, P.P.٥٩.٦٣.

(٣) Archive of Labour Party Manifestos , Labour Party Manifesto February ١٩٧٤ , ١٩٧٤ , P.٢١.

(٤) السوق الأوربية المشتركة : أنشئ هذا السوق بموجب (معاهدة روما) التي تم التوقيع عليها بتاريخ الخامس والعشرين من آذار ١٩٥٧، وبدأ تنفيذها منذ عام ١٩٥٨ من قبل ست دول أوربية هي فرنسا وألمانيا الاتحادية ، وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرغ، كما تم قبول عضوية بريطانيا في السوق بعد مفاوضات استمرت حتى

نهاية عام ١٩٧٣ . أن الدوافع السياسية لهذا التنظيم ، كما تحددها وثائق السوق الرسمية ، هي تحقيق الوحدة الأوربية وخلق قوة دولية كبرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وتنسيق التعاون معها لتلعب دوراً مميّزاً في السياسة الدولية ، إما الدوافع الاقتصادية لإقامة هذه السوق فتتلخص في توفير فرص اكبر لنموها الاقتصادي خلال بلوغ نوع من الاكتفاء بينها وتحسين نسب التبادل التجاري مع العالم الخارجي لصالحها فضلاً عن مواجهة المشاكل الاقتصادية ، تم اختيار بروكسل عاصمة بلجيكامركز هذه المؤسسة ، وللسوق هيئات سياسية وإدارية تكفل لإدارتها وتوجيه أعمالها ونشاطاتها منها الهيئة العامة واللجنة التنفيذية التي هي الأداة الدائمة للهيئة والتي تسير شؤونها اليومية .لمزيد من التفاصيل ينظر: بان ثامر العاني ، السوق الأوربية المشتركة ١٩٤٩-١٩٦٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص ٩١-٩٢؛ وكذلك ينظر :

C.B.Cox and A.E.Dyson ، Twentieth – century- mind، ١٩٤٥-١٩٦٥، history ، Ideas and literature in Britain، London، ١٩٧٢،P .٤٧.

(٥٥) Ibid , P.٢٢.

(٦) مما تجدر الإشارة إليه إن بريطانيا كانت قد انضمت إلى السوق الأوربية المشتركة في أول كانون الثاني عام١٩٧٣ وانضمت معها كل من ايرلندا والدنمارك ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

Heinz Medefind ,Organisation Europa ,Aufbau , Chancen,Greenzen der Europaischen Institionen ,Europa Union Verlag Gmbh ,Bonn , ١٩٧٥ , P.P.١٠.١١.

(٧) وجدت الحكومة الفرنسية إن انضمام بريطانيا إلى السوق الأوربية المشتركة سوف لن يشكل عامل قوة إلى السوق بقدر ما يشكل عامل ضعف والسبب في ذلك حسب رأي شارل ديغول رئيس الحكومة الفرنسية يعود إلى إن بريطانيا كانت قد وقعت في تشرين الثاني عام١٩٦٢ معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بموجبها بريطانيا تابعاً ذليلاً إلى الولايات المتحدة ، فضلاً عن انه كان قد وصف بريطانيا بأنها شريكاً غير مرحباً به داخل السوق الأوربية المشتركة ، وبعد إن أصرت بريطانيا على انضمامها إلى السوق الأوربية استخدمت فرنسا حق الفيتو في عدم قبولها وكان ذلك في كانون الثاني عام١٩٦٣ ، لمزيد من التفاصيل ينظر : رضا عبد الرحمن هلال ، بريطانيا وأزمة الجماعة الاقتصادية الأوربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٧ ، يوليو ١٩٨٤ ، ص١٢٩ .

(٨) www .palgrave –journals.

(٩) Kenneth O. Morgan, Callaghan Life , London , ١٩٩٧, p. ٦٥٣.

(١٠) عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٦ ، ص٣٢٥.

(١١) Archive of Labour Party Manifestos , Labour Party , March statement , ١٩٧٦ P.١٢ .

(١٢) والتر هولستين، أوربا المتحدة، ترجمة رياض الشيخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥، ص٩٢-٩٣.

(١٣) M. Artis, and D.Cobham, Labour's Economic Policies ١٩٧٤–١٩٧٩, Manchester University Press, Manchester , ١٩٩١, P.٢٢١.

(١٤) D. Cobham, Wickham–Jones, M. (Jan ١٩٩٢), 'Twentieth Century British History', Social Democracy in Hard Times: The Economic Record of the Labour Government ١٩٧٤–١٩٧٩, Vol ٣, Issue ١, p.p. ٣٢.٣٣.

(١٥) Hennessy.P, The Prime Minister: The Office and its holders since ١٩٤٥, London, ٢٠٠٠, p. ٣٨٢.

(١٦) Hickson, K., The IMF Crisis of ١٩٧٦ and British Politics, London, ٢٠٠٥, p.p. ٥٣–٥٤.

(١٧) P. Hennessy , Op, Cit , p. ٣٨.

(١٨) Ibid , p. ٣٩.

(١٩) صندوق النقد الدولي : أنشئ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا وتجنبا لأخطاء العقود السابقة التي أسفرت عن خسائر فادحة، وعلى مدى السبعين عاما الماضية. ظل الصندوق في حالة تغير وتكيف دائمة، غير أنه تشكل مند إنشائه بفعل أحداث التاريخ وتأثر بالأفكار الاقتصادية والسياسية السائدة على مر السنين.لمزيد من التفاصيل ينظر :

Martin A. Weiss , International Monetary Fund: Background and Issues for Congress , Washington , ٢٠١٤ , P.٢.

(٢٠) I . Derbyshire, and J Derbyshire, Plitics in Britain: From Callaghan to Thatcher, Edinburgh , ١٩٨٨, p. ٦١.

(٢١) J. Callaghan, Time and Chance , London , ٢٠٠٦ , p. ٤٢٥.

(٢٢) J. Callaghan, Op, Cit , P.٤٢٧.

(٢٣) Quote from British Socialist Labor PM ١٩٧٦ مقال بعنوان

على الموقع الاليكتروني http://www.dailypaul.com/

(٢٤) Burk, K., Twentieth Century British History, The Americans, the Germans, and the British: The ١٩٧٦ IMF Crisis, Volume ٥, Issue ٣ ,١٩٩٤, p.p. ٣٥١-٣٥٢

(٢٥) United Kingdom, files and documents of the Ministry of Interior, Central Bureau of Statistics, ١٩٨٤ ,P.٢٠.

(٢٦) تعرضت الحكومة العمالية في آذار عام ١٩٧٧ الى مقترح بحجب الثقة عنها من قبل قوى المعارضة داخل قبة مجلس العموم البريطاني والمتمثلة بأغلبية حزب المحافظين الذي تقوده مارغريت تاتشر ، فأقترح رئيس الوزراء جيمس كالاهان على (ديفيد سيتيل) زعيم الحزب الليبرالي بتشكيل تحالف سياسي يضم الحزبين تحت مسمى (Lib-Lab: الموقع الاليكتروني ينظر التفاصيل لمزيد من عام واحد فقط ، الحزبين على تشكيل هذا التحالف الذي استمر Callaghan) وتم الاتفاق بين accused of running scared" .BBC News, ٧ july ١٩٧٨ .

(٢٧) عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٦ ، ص ٣٢٦ .

(٢٨) Gallup Poll , recorded in The Political Companion ،٢٧ ،Summer ١٩٧٨, p.٨٠.

(٢٩) M. Artis and Jones, M , Twentieth Century British History, Social Democracy in Hard Times: The Economic Record of the Labour Government ١٩٧٤-١٩٧٩ ،Volume ٣, Issue ١, Jan ١٩٩٢, p.p. ٣٢.٥٨.

(٣٠) .BBC ،Profile: The Labour Party ، ٤ \ ٥ L ٢٠٠٥ ،http://news.bbc.co.uk.

(٣١) حزب المحافظين البريطاني : تعود نشأة الحزب إلى جماعة أطلق عليها اسم (التوري) التي ظهرت في منتصف القرن السادس عشر ، وقد دخل (التوري) في خلافات عديدة مع جماعة أخرى كانت تعرف بـ(الويك) ، والذي أصبح يعرف فيما بعد بحزب الأحرار، في الاجتماع الذي عقد لندن بتاريخ ١٢/٢/ ١٨٦٧ تقرر إنشاء اتحاد بين الجمعيات المحلية سمي بـ(الاتحاد الوطني للجمعيات المحافظة الدستورية) ، ، وأصبح له تنظيم جماهيري بشكل جهاز انتخابي قوي يؤمن له تنازع أصوات الناخبين .لمزيد من التفاصيل ينظر:

Samuel H. Beer ، Modern British Politics (a study of Parties and Pressure groups) ، London ، ١٩٧٩ ، P. ١٣٤

وكذلك ينظر : حسان محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية المقارنة ، مطبعة المعارف ، بغداد ،١٩٨٠ ، ص٥٨. وكذلك ينظر : إليا نعمان حكيم ،النظام الحزبي في بريطانيا نظرة تحليلية تاريخية ، مجلة المقتطف ،المجلد السابع بعد المائة ، الجزء الثالث ، آب ١٩٤٥ ،ص٣٤١.

(٣٢) مارغريت تاتشر : ولدت مارغريت هيلدا روبرتس، وهذا هو إسمها الحقيقي ، قبل أن تتزوج ويطلق عليها اسم زوجها تاتشر ، في الثالث عشر من تشرين الأول عام ١٩٢٥ ، في مقاطعة لينكولنشاير التابعة لمدينة غرانثام الواقعة شرق انكلترا في عام ١٩٣٠ التحقت بمدرسة غرانثام الابتدائية،ثم دخلت إلى كلية (سمرفيلSomerville) في جامعة اكسفورد (Oxford) عندما بلغت سن الثامنة عشر من عمرها ثم انضمت في عام ١٩٤٨ إلى حزب المحافظين البريطاني وتدرجت في المنصب الادارية للحزب حتى أصبحت رئيسة له في عام ١٩٧٤ ، ثم أصبحت رئيسة للوزراء بعد فوز حزب المحافظين بالانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٧٩ ، وبقيت في منصبها حتى عام ١٩٩٠ توفيت عام ٢٠١٣ لمزيد من التفاصيل ينظر

Margaret Thatcher ، The Path to Power ،London ، publishers Harper Collins ، ١٩٩٥ ، P.٤.؛ John Campbell ، The Iron Lady Margaret Thatcher from grocer's Daughter to prime minister ، abridgement by David Freeman ، penguin Books ، ٢٠١٣ ، p٢ .

(٣٣) Ian McAllister and Donley T. Studlar , Popular versus Elite Views of Privatization: The Case of Britain." Journal of Public Policy, ١٩٨٩, p.١٥٧.

(٣٤) W. Fraser, A History of British Trade Unionism ١٧٠٠-١٩٩٨ , London, Macmillan Press,١٩٩٩,p. ٢٣٢.

(٣٥) معهد غالوب : وهي مؤسسة استشارية تأسست في عام ١٩٣٥ في العاصمة الأمريكية واشنطن من قبل جورج غالوب انحصرت مهمتها في تقديم البحوث الإحصائية والدراسات الإستراتيجية لاستطلاعات الرأي العام حول قضية معينة. لمزيد من التفاصيل ينظر:

The Gallup Organization , The Gallup Poll Cumulative Index: Public Opinion, ١٩٣٥-١٩٩٧ , printed in United states of America , ١٩٩٩, P.P.٢٢.٢٥.

(٣٦) W. Fraser, OP, Cit , P.٢٣٣.

(٣٧) Ibid ,P. ٢٣٥.

(٣٨) جيمس كالاهان : ولد في ٢٧/٣/ ١٩١٢ بمدينة برتسموث الانكليزية ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، وبعد ذلك أكمل دراسته الجامعية في أكسفورد عام ١٩٢٩ ، انضم إلى حزب العمال عام ١٩٣١ ، وفي عام ١٩٤٦ رشح في الانتخابات البرلمانية وحصل على مقعد في مجلس العموم البريطاني ، وفي عام ١٩٤٧ تسلم منصب السكرتير العام لوزارة النقل البريطانية ، في عام ١٩٦٤ تسلم منصب وزير المالية وبقي في منصبه هذا لغاية عام ١٩٦٧، وبعد ذلك تسنم منصب وزير الداخلية لغاية عام ١٩٧٠ ، ثم وزيراً للخارجية عام ١٩٧٤، وبعد ذلك أصبح رئيساً للوزراء خلال المدة (١٩٧٦ -١٩٧٩) توفي عام ٢٠٠٥ ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

Kenneth O. Morgan, Callaghan: A Life, ١٩٩٧, p.p.١٤.١٥.

(٣٩) Andrew Gamble, The Free Economy and the Strong State: The Politics of Thatcherism. London, ١٩٨٨. P.٨٣.

(٤٠) Ibid , P . ٨٩.

(٤١) The sun , ١١ January ١٩٧٩ .

(٤٢) Kenneth O. Morgan. "The Labour Party Since ١٩٤٥". UK Political Parties Since ١٩٤٥, ١٩٩٠ ,P.٢١٣.

(٤٣) The Daily Mail ،٨ January ١٩٧٩.

(٤٤) من المعروف إن انتخابات مجلس العموم البريطاني ، تجري بصورة عادية مرة كل اربع سنوات ، ولكن من الممكن إجراء انتخابات جديدة قبل انقضاء هذه المدة ، في حال سحب الثقة من الحكومة لمزيد من التفاصيل ينظر:

Abol Jalilvand ،Tosses Militaries , Risk Management and Corporate Governance , New York , ٢٠١٢ , P.٤٨٥.

(٤٥) Eric Shaw, The Labour Party since ١٩٧٩. Crisis and Transformation. London: Routledge, ١٩٩٤ , p. ٤.

(٤٦) Eric Shaw , OP , Cit , P. ٥ .

(٤٧) عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٦ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٩ ، ص ٣٢٦.

(٤٨) Eric Shaw, OP, Cit , P. ٤.

(٤٩) وحيد عبد المجيد ، الانتخابات البريطانية وصعود المحافظين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٧ ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ١٥٧ .

(٥٠) وحيد عبد المجيد ،المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(٥١) Gabriella di Martino and Paolo Donadio , construing trade unions The British Governments (١٩٧٨ – ٢٠٠٧) , ٢٠٠٧ ,P.٣٢١.

(٥٢) www.margaretthatcher.comlmanifestosll٩٧٩.php. ٢٨/٨/٢٠٠١,P.P.١.٢.

(٥٣) غوردون ريس : ولد في الثامن والعشرين من أيلول سنة ١٩٢٨ في مقاطعة رومفورد التابعة لمدينة إسيكس البريطانية ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في رومفورد ، ثم التحق بكلية داونينج في جامعة كامبريدج.لدراسة القانون ، إلا انه بعد تخرجه عمل في مجال الصحافة ، برز على الساحة السياسية عندما ساعد مارغريت تاتشر في الانتخابات النيابية التي جرت في عام ١٩٧٠ ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

Robert Behrens , The Conservative Party from Heath to Thatcher ; policies and Politics, ١٩٧٤–١٩٧٩ ,London , P.P.٥٧.٦٠.

(٥٤) Reitan . E , The Thatcher Revolution: Margaret Thatcher, John Major, Tony Blair, and the transformation of modern Britain ١٩٧٩–٢٠٠١. Oxford , ٢٠٠٣ ,p٢٧ .

(٥٥) Ibid , P. ٢٨ .

(٥٦) Margaret Thatcher , The Downing Street Years , Printed In United States , ١٩٩٣ , P.٤٣٢.

(٥٧) Margaret Thatcher , The Downing Street Years , P. ٤٣٣.

(٥٨) John Campbell , Op , Cit , P.١١٦ .

(٥٩) Margaret Thatcher , The Path to Power , P.٢١٣.

(٦٠) Ibid, P. ٢١٤.

(٦١) Sunday Times , ٣ May ١٩٨١.

(٦٢) Hilary Appel and Ariel Katz , Margaret Thatcher , Golda Meir , And Indira Gandhis Actions , Ascent to Power , Claremont McKenna College, ٢٠١٢, P.١٥.

(٦٣) John Campbell , Op, Cit , P.١١٤ .

(٦٤) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

Archives of the British Conservative Party in ١٩٧٩ elections .

(٦٥) G. Hodgson , Labour at the crossroads , Oxford ; Martin Robertson , ١٩٨١ , P.١١٤.

(٦٦) بلاكبول : وهي إحدى المدن الرئيسية التي تقع ضمن مقاطعة لانكشاير في على الساحل الشمالي الغربي لانكلترا ، وتعد كذلك من أهم المناطق الصناعية في بريطانيا وتوجد فيها الكثير من خطوط السكك الحديدية التي أنشأت منذ عام ١٨٥٠ ، وكذلك تعد معقلاً من معاقل النقابات العمالية في بريطانيا ، قرر حزب العمال عقد مؤتمره السنوي فيها وذلك في عام ١٩٨٠ . لمزيد من التفاصيل ينظر :الموقع الاليكتروني : http://en.wikipedia.org

(٦٧) The Sunday Times , ١٥ January ١٩٨٤ .

(٦٨) سامية الجندي ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٦٩) شهدت الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣١ فوزاً كاسحاً لحزب المحافظين الذي حصل على (٤٧٠) مقعداً في مجلس العموم البريطاني مقابل (٣٣) مقعداً حصل عليها حزب العمال ، وهو ما يعد أسوء انتخابات خاضها حزب العمال منذ تأسيسه لغاية عام ١٩٧٩ لمزيد من التفاصيل ينظر :

McDowall, David. An Illustrated History of Britain. Harlow: Longman, ١٩٨٩ , P.١٧٩.

(٧٠) Margaret Thatcher , The Downing Street Years , P.١٠ .

(٧١) كينيث ستو : ولد في السابع عشر من تموز عام ١٩٢٧ في شمال لندن ، حيث تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها ، ثم التحق بكلية إلستر بجامعة اكسفورد لدراسة القانون ، شغل عدة مناصب ادارية ، كان ابرزها السكرتير الخاص لرئيسة الوزراء مارغريت تاتشر عام ١٩٧٩ ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

Stowe_Kenneth/https://en.wikipedia.org/wiki

(٧٢) John Campbell , Op , Cit , P. P.١١٥.١١٦ .

(٧٣) Margaret Thatcher , The path to power , P.٤٣٩.

(٧٤) Ibid , P.٤٤٠ .

(٧٥) اللورد كارنغتون : ولد في السادس من حزيران عام ١٩١٩ في مدينة لينكولشاير الصناعية ظو وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها ، ثم التحق بالكلية العسكرية الملكية في ساندهيرست وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ ، خدم في الحرب العالمية الثانية ، وانضم إلى حزب المحافظين عام ١٩٤٠ ، شغل عدة مناصب إدارية كان ابرزها وزير الدفاع في حكومة ادوارد هيث (١٩٧٠-١٩٧٤) ووزيراً للخارجية في حكومة مارغريت تاتشر الأولى (١٩٧٩-١٩٨٣) ، توفي عام ٢٠١٢ لمزيد من التفاصيل ينظر :

The London Gazette:)no. ٣٦٩٦١.P.P. ١١٧٣–١١٧٥(.Supplement) ١٤ December ٢٠٠٨ .Retrieved ٣ .February ١٩٤١

(٧٦) بيتر ووكر : ولد في السادس عشر من آذار عام ١٩٣٢ في شمال مدينة ووستير الانكليزية ، التي تلقى تعليمه فيها ، ثم التحق بجامعة كلاسكو ليحصل على شهادة في القانون ، انضم إلى حزب المحافظين عام ١٩٥٣ ، شغل عدم مناصب إدارية منها وزير البيئة (١٩٧٠-١٩٧٢) ووزيراً للتجارة (١٩٧٢-١٩٧٤) خلال حكومة ادوارد هيث (١٩٧٠-١٩٧٤) ، ثم تسنم منصب وزير الزراعة خلال حكومة مارغريت تاتشر الأولى (١٩٧٩-١٩٨٣) ، ووزيراً للطاقة خلال حكومتها الثانية (١٩٨٣-١٩٨٧) توفي عام ٢٠١٠. لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاليكتروني :

BBC Ex Tory minister Lord Walker dies ٢٣ June ٢٠١٠

(٧٧) وليم وايتلو : ولد في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٨ في مدينة نيرن التي تقع في شمال شرق اسكتلندا التي تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها ، ثم التحق بجامعة كامبردج عام ١٩٣٧ ليحصل على شهادة في القانون وذلك في عام ١٩٤٠ ، انضم إلى حزب المحافظين عام ١٩٤٥ ، شغل عدة مناصب ادارية منها السكرتير الوزاري لوزارة العمل خلال المدة (١٩٦٢-١٩٦٤) ثم وزيراً للداخلية خلال حكومة مارغريت تاتشر الأولى (١٩٧٩-١٩٨٣) توفي عام ١٩٩٩ . لمزيد من التفاصيل ينظر :

The London Gazette: no. ٥٢٣٥١. p. ١٨٥٥٠ .November ١٩٩٠ ٣٠

(٧٨) John Campbell , OP , cit , P. ١١٧ .

(٧٩) http://www.moqatel.com/openshare/behoth/sirzatia١٧.

(٨٠) عقيل محمد عبد ، النظام السياسي البريطاني –العلاقة بين الحكومة والمعارضة- دراسة في موقف الحكومة والمعارضة من التكامل البريطاني الأوربي للفترة "١٩٧٩-١٩٩٢" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٥ ، ص٧٣.

(٨١) ديانا هيتر: ولدت في السابع من أيلول عام ١٩٤٩ في مدينة كينيتش القريبة من لندن حيث أكملت دراستها الابتدائية والثانوية فيها ، حصلت على شهادة في الادارة العامة عام ١٩٥٣ ، انضمت إلى حزب العمال البريطاني عام ١٩٥٧ ، تسنمت منصب الأمين العام للجمعية الفابية بين الأعوام (١٩٧٦-١٩٨٢) ، حصلت على شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة لندن عام ٢٠٠٤ ، لمزيد من التفاصيل ينظر

The London Gazette: no. ٥٩٤٧٠, ٢٥ June ٢٠١٠ , p. ١٢٠٢٥

(٨٢) الجمعية الفابية : سميت نسبة إلى فابيوس كونكتاتورد (نحو ٢٧٥ - ٢٠٣ قبل الميلاد)، وهي جمعية إنكليزية أنشئت في عام ١٨٨٤ وسعى أعضاؤها إلى نشر مبادئ الاشتراكية بالوسائل السلمية. أهم ثلاثة كبار الفابية هم: جورج برنارد شو. سيدني ويب. غراهام والاس. لمزيد من التفاصيل ينظر :

(٨٣) The Sunday Times , ١٥ January ١٩٨٤ .

(٨٤) توني بن : ولد في مدينة لندن بتاريخ الثالث من نيسان عام ١٩٢٥ ، ينتمي إلى اسرة ثرية ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدارسها ثم التحق بجامعة اكسفورد لدراسة السياسة والاقتصاد وذلك في عام ١٩٤٧ ، بقي عضواً في مجلس العموم البريطاني لفترة طويلة تقدر بحوالي خمسون عاماً (١٩٥١-٢٠٠١) تسنم عدة مناصب منها وزير الدولة للصناعة عام ١٩٧٤ ، ووزير الدولة لشؤون الطاقة عام ١٩٧٥ ، وبعد استقلت وزارة هارولد ولسن وتسلم جيمس كالاهان السلطة عام ١٩٧٦ ابقاه في منصبه كوزير للطاقة ، توفي في الرابع عشر من آذار عام ٢٠١٤ ، لمزيد من التفاصيل ينظر :

Tony Benn, More Time for Politics: Diaries ٢٠٠١–٢٠٠٧ .London, Hutchinson , ٢٠٠٧ , p. ٢٢٣.

(٨٥) The Sunday Times , ١٥ January ١٩٨٤ .

(٨٦) Magazine Spartacist Britain , blackpool revolution not for the workers labour traitors wrangle , NO ٢٧ , November ١٩٨٠ , P.١٥ .

(٨٧) The Sunday Times , ١٥ January ١٩٨٤ .

(٨٨) شهدت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية قيام دولة الرفاه وذلك بتأميم الصناعات الرئيسية مثل المطارات والشركات الانتاجية الكبرى.سيتم مناقشة هذا الموضوع بشكل مفصل في الفصل الرابع من الدراسة .

(٨٩) عقدت الحكومة الأمريكية التي كانت برئاسة دوايت أيزنهاور في عام ١٩٥٨ مع الحكومة البريطانية التي كانت برئاسة هارولد ماكميلان اتفاقية في مجال التسليح النووي سميت بـ (معاهدة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية للتعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية لأغراض الدفاع المشترك) على إن يتم تجديد هذه المعاهدة كل عشر سنوات ، وبموجب تلك الاتفاقية فقد أعلنت الحكومة البريطاني في بداية عام ١٩٨٠ عن نيتها بتحديث برنامجها النووي المضاد. لمزيد من التفاصيل ينظر :

Dan Plesch ,The Future of Britain's WMD, Foreign Policy Centre , London, ٢٠٠٦ , P. ١٥.

(٩٠) سامية الجندي ، بريطانيا وازمة حزب العمال ، ص ١٨٠ .

(٩١) Jon Bloomfield , Labour's long haul , Magazine Marxism Today , ٦ December ١٩٨٠ , P.٩.

(٩٢) Ibid , P.١١.

المصادر

أولاً : ارشيف الحكومة البريطانية.

١. **C.B.Cox and A.E.Dyson ، Twentieth – century- mind، ١٩٤٥–١٩٦٥،** history ، Ideas and literature in Britain، London، ١٩٧٢.

٢. United Kingdom, files and documents of the Ministry of Interior, Central Bureau of Statistics, ١٩٨٤ .

ثانياً : ارشيف حزب العمال البريطاني .

١. Archives of the British Labour Party in ١٩٥٥ elections Henry Pelling ، Ashort history of the Labour Party ، London ، London group ، limited ،١٩٧٠

٢. Archive of Labour Party Manifestos , Labour Party Manifesto February ١٩٧٤ , ١٩٧٤ .

٣. Archive of Labour Party Manifestos , Labour Party , March statement , ١٩٧٦ .

ثالثاً : ارشيف حزب المحافظين البريطاني .

Archives of the British Conservative Party in ١٩٧٩ elections .

رابعاً : المصادر باللغة الانكليزية :

١. Abol Jalilvand ،Tosses Militaries , Risk Management and Corporate Governance , New York , ٢٠١٢ .

٢. Andrew Gamble, The Free Economy and the Strong State: The Politics of Thatcherism. London, ١٩٨٨.

٣. Ben Pimlott , Harold Wilson, London: Harper-Collins, ١٩٩٣.

٤. Dan Plesch ,The Future of Britain's WMD, Foreign Policy Centre , London, ٢٠٠٦ .

٥. Eric Shaw, The Labour Party since ١٩٧٩. Crisis and Transformation. London: Routledge, ١٩٩٤ .

٦. G. Hodgson , Labour at the crossroads , Oxford ; Martin Robertson , ١٩٨١.

٧. Gabriella di Martino and Paolo Donadio , construing trade unions The British Governments (١٩٧٨ – ٢٠٠٧) , ٢٠٠٧ .

٨. Gallup Poll , recorded in The Political Companion, London ، ١٩٧٨.

٩. Hennessy.P, The Prime Minister: The Office and its holders since ١٩٤٥, London, ٢٠٠٠.

١٠. Hickson, K., The IMF Crisis of ١٩٧٦ and British Politics, London, ٢٠٠٥.

١١. Hilary Appel and Ariel Katz , Margaret Thatcher , Golda Meir , And Indira Gandhis Actions , Ascent to Power , Claremont McKenna College, ٢٠١٢.

١٢. I . Derbyshire, and J Derbyshire, Plitics in Britain: From Callaghan to Thatcher, Edinburgh , ١٩٨٨.

١٣. Ian McAllister and Donley T. Studlar , Popular versus Elite Views of Privatization: The Case of Britain." Journal of Public Policy, ١٩٨٩.

١٤. J. Callaghan, Time and Chance , London , ٢٠٠٦ .

١٥. John Campbell ، The Iron Lady Margaret Thatcher from grocer's Daughter to prime minister ، abridgement by David Freeman ، penguin Books ، ٢٠١٣ .

١٦. Jon Bloomfield , Labour's long haul , Magazine Marxism Today , ٦ December ١٩٨٠ .

١٧. Kenneth O. Morgan, Callaghan Life , London , ١٩٩٧.

١٨. Kenneth O. Morgan, Callaghan: A Life, ١٩٩٧.

١٩. Kenneth O. Morgan. "The Labour Party Since ١٩٤٥". UK Political Parties Since ١٩٤٥, ١٩٩٠ .

٢٠. M. Artis and Jones, M , Twentieth Century British History, Social Democracy in

٢١. M. Artis, and D.Cobham, Labour's Economic Policies ١٩٧٤–١٩٧٩, Manchester University Press, Manchester , ١٩٩١, P.٢٢١.

٢٢. Margaret Thatcher , The Downing Street Years , Printed In United States , ١٩٩٣.

٢٣. Margaret Thatcher ، The Path to Power ،London ، publishers Harper Collins ، ١٩٩٥.

٢٤. Martin A. Weiss , International Monetary Fund: Background and Issues for Congress , Washington , ٢٠١٤ .

٢٥. McDowall, David. An Illustrated History of Britain. Harlow: Longman, ١٩٨٩ , P.١٧٩.

٢٦. Reitan . E , The Thatcher Revolution: Margaret Thatcher, John Major, Tony Blair, and the transformation of modern Britain ١٩٧٩–٢٠٠١. Oxford , ٢٠٠٣ .

٢٧. Robert Behrens , The Conservative Party from Heath to Thatcher ; policies and Politics, ١٩٧٤–١٩٧٩ ,London .

٢٨. Samuel H. Beer ، Modern British Politics (a study of Parties and Pressure groups) ، London ، ١٩٧٩ .

٢٩. The Gallup Organization , The Gallup Poll Cumulative Index: Public Opinion, ١٩٣٥–١٩٩٧ , printed in United states of America , ١٩٩٩.

٣٠. Tony Benn, More Time for Politics: Diaries ٢٠٠١–٢٠٠٧ .London, Hutchinson , ٢٠٠٧ .

٣١. W. Fraser, A History of British Trade Unionism ١٧٠٠–١٩٩٨ , London, Macmillan Press,١٩٩٩.

خامساً : الدوريات الأجنبية .

١. Burk, K., Twentieth Century British History, The Americans, the Germans, and the British: The ١٩٧٦ IMF Crisis, Volume ٥, Issue ٣ ,١٩٩٤.

٢. D. Cobham, Wickham-Jones, M. (Jan ١٩٩٢), 'Twentieth Century British History', Social Democracy in Hard Times: The Economic Record of the Labour Government ١٩٧٤–١٩٧٩, Vol ٣, Issue ١ ١٩٧٩.

٣. Hard Times: The Economic Record of the Labour Government ١٩٧٤–١٩٧٩ ،Volume ٣, Issue ١, Jan ١٩٩٢.

٤. Heinz Medefind ,Organisation Europa ,Aufbau , Chancen,Greenzen der Europaischen Institionen ,Europa Union Verlag Gmbh ,Bonn , ١٩٧٥ .

٥. Magazine Spartacist Britain , blackpool revolution not for the workers labour traitors wrangle , NO ٢٧ , November ١٩٨٠ .

سادساً : الدوريات العربية .

١. إليا نعمان حكيم ،النظام الحزبي في بريطانيا نظرة تحليلية تاريخية ، مجلة المقتطف ،المجلد السابع بعد المائة ، الجزء الثالث ، آب ١٩٤٥.

٢. رضا عبد الرحمن هلال ، بريطانيا وأزمة الجماعة الاقتصادية الأوربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٧ ، يوليو ١٩٨٤ .

٣. سامية الجندي ، بريطانيا وأزمة حزب العمال ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ .

٤. وحيد عبد المجيد ، الانتخابات البريطانية وصعود المحافظين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٧ ، يوليو ١٩٧٩ .

سابعاً : المصادر العربية والمعربة .

١. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٦ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٩

٢. والتر هولستين، أوربا المتحدة، ترجمة رياض الشيخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥.

ثامناً : الرسائل والاطاريح .

١. بان ثامر العاني ، السوق الأوربية المشتركة ١٩٤٩-١٩٦٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية الأداب، ٢٠٠٧.

٢. عقيل محمد عبد ، النظام السياسي البريطاني –العلاقة بين الحكومة والمعارضة- دراسة في موقف الحكومة والمعارضة من التكامل البريطاني الأوربي للفترة "١٩٧٩-١٩٩٢" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٥ .

٣. نشأت كامل محمد العاني ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (١٩٤٥-١٩٥١) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ١٩٩٦ .

تاسعاً : الصحف البريطانية

١. The London Gazette(:Supplement) no. ٣٦٩٦١. . ١٤ February ١٩٤١.

٢. The sun , ١١ January ١٩٧٩ .

٣. The Daily Mail ،٨ January ١٩٧٩.

٤. Sunday Times , ٣ May ١٩٨١.

٥. The Sunday Times , ١٥ January ١٩٨٤ .

٦. The London Gazette :no. ٥٢٣٥١. p. ١٨٥٥٠ .٣٠ November ١٩٩٠.

٧. The London Gazette: no. ٥٩٤٧٠, ٢٥ June ٢٠١٠ .

عاشراً : مواقع الانترنيت .

١. BBC ،Profile: The Labour Party ، ٤ ١ ٥ L ٢٠٠٥ ،http://news.bbc.co.uk.

٢. www.margaretthatcher.comlmanifestosll٩٧٩.

٣. https://en.wikipedia.org/wiki/Kenneth_Stowe.

٤. http://www.moqatel.com/openshare/behoth/sirzatia١٧.

٥. http://www.dailypaul.com/